





# بعض إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن

محمد عبد الشفيق عيسى

معهد التخطيط القومي - القاهرة.

## أولاً: الديمقراطية والحركة الوطنية

تواجه الحركة السياسية العربية بمختلف تياراتها الفاعلة في الآونة الراهنة معضلة ولغزاً. فأما المعضلة، فتتمثل في حالة الركود النسبي الذي أصاب العمل النضالي في المجالين الفكري والحركي، سواء على المستوى الشعبي العام أو على مستوى ما يسمى النخب السياسية، وذلك في أغلبية البلدان العربية، باستثناءات محدودة، ولا سيما في فلسطين وفي شطر من الحركة السياسية في العراق. وترجع هذه الحالة إلى أسباب متعددة ومتراصة مترابطة ترابطاً وثيقاً، لعننا نعود إليها فيما بعد.

وأما اللغز، فيتمثل في حدوث نوع من التوافق الظاهر، والمؤقت، بين الحركة السياسية العربية الساعية إلى تجاوز مآزقها الراهن وبين السياسة الأمريكية في جانب منها، والساعية إلى خلخلة القبضة القوية والمستتبة عبر الزمن لأنظمة الحكم ذات العصب الأمني — العسكري في (الدول الإقليمية) العربية عموماً.

ويكتسي التوجه الأمريكي الراهن رداء «ديمقراطياً» أو «ليبرالياً» قائماً على حزمة من الدعاوى السياسية، في مقدمتها: التعددية، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية. ويتجه الخطاب السياسي والدعائي الأمريكي إلى شرائح اجتماعية بعينها كالمرأة (والحركة النسوية) والمثقفين (وحركة المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات الأهلية و«الجمعيات غير الحكومية»)، ودع عنك من يستؤمن رجال الأعمال (ومنظماتهم الضاغطة).

وتتصاعد نبرة الخطاب الأمريكي بالتركيز على شعارات معينة تدعو إلى هدف مثل: تداول السلطة، أو تدعو إلى آلية معينة كالانتخابات التمثيلية عموماً والبرلمانية خصوصاً.

وتكمن المفارقة في أن النظام السياسي الأمريكي الذي يتبنى الخطاب المذكور، هو النظام الذي يتركز من حول تيار سياسي معين، يسمى في الكتابات الجارية المحافظين الجدد، وينعتهم البعض بالمحافظين الجدد المجانين (Crazy New Conservatives). ويرجع هذا

النعت إلى كون أعضاء هذا التيار يمثلون أكثر التيارات السياسية الأمريكية في الحقبة الراهنة رجعية وعنصرية وعدوانية، بالإضافة إلى نزعة التهور والمغامرة التي تجلت بأقوى مظاهرها في تنفيذ عملية غزو العراق عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى ما سبقها من غزو أفغانستان، وما رافقها من الدعم غير المسبوق للتيار الليكودي في الكيان الصهيوني، وما لحقها من انتهاج سياسة «حافة الهاوية» في التعامل مع الأزمات الإقليمية في المنطقة العربية – الإسلامية والتي يسمونها الشرق الأوسط الكبير.١٠ وهو ما يتضح من نمط التعامل الأمريكي الحالي مع كل من إيران وسوريا.

وهنا تلتقي المعضلة واللفز الكبير؛ إذ تبدو القيادة السياسية الأمريكية – داعية الحرية على مستوى الخطاب، وراعية «الهيمنة المتهورة» على مستوى الفعل – وكأنها تلقي بقفاز النجاة إلى عدد من فصائل الحركة السياسية العربية. فهذه الفصائل التواقعة إلى المشاركة في سلطة لم ترحمها قط، تجد أمامها يداً ممدودة على طولها، بيد أنها اليد الأمريكية.

إن المطلب الديمقراطي هنا يجد نفسه أمام تعارض محتمل مع المطلب الوطني بكل تأكيد. فالولايات المتحدة الأمريكية، التي كثيراً ما ساندت الأنظمة الاستبدادية في العالم الثالث السابق طوال حقبة القطبية الثنائية أو الحرب الباردة، بل أنشأتها إنشأً في مواجهة مريرة مع حركات التحرر الوطني والاجتماعي، لدواعٍ متعددة كمواجهة المد السوفيياتي والمد الصيني، تجد نفسها في الوقت الحالي في غير حاجة ماسة إلى خدمات كثير من «زبائنها» السابقين، ضمن بيئة دولية مريحة لها وبغير كوابح على حركتها الحرة المهيمنة. ويضاف إلى ذلك تصور أمريكي بأن البنية الراهنة لبعض النظم الحاكمة تولد لوناً من التعصب الديني ومن ثم الميل المتأصل إلى ممارسة العنف المجسد تجاه الولايات المتحدة كما ظهر في أحداث أيلول/سبتمبر.

وفي الإطار الدولي الجديد رأت أمريكا، فيما يبدو، أنه ربما يكون من الأنسب لها أن تشجع على أن تخلق أنظمة سياسية أكثر انفتاحاً بما يسمح لها بالتوغل والاختراق المحلي، وبالوصول إلى، و(الحصول على) ما تحتاج إليه من موارد متنوعة، عبر إقامة شبكات للتحالف وللتآلف مع قطاعات اجتماعية عريضة نسبياً، بل من خلال تبني مطالب «شعبوية» ذات طابع فتوي في الغالب، وعلى قواعد الانتماءات الاجتماعية الصغرى: طائفية وقبلية وعرقية.. إلخ.

هنا تدخل الديمقراطية، كما قلنا، دائرة التعارض المحتمل مع الوطنية. فماذا نحن صانعون؟

إذا انحصرت المطالبة بالديمقراطية ضمن حيز الديمقراطية السياسية الشكلية و(الليبرالية)، فلن يكون هناك حل للعقدة، للمعضلة واللفز. فلسوف ينتهي المطلب الديمقراطي إلى مأزق خطير، يهزم نفسه بنفسه كما يقال، وقد ينزل في لحظة معينة إلى أرضية التلاقي الموضوعي، وربما الذاتي أحياناً، مع القوى المهيمنة على ضفتي الأطلسي، وللأسف: أمريكا وأوروبا.

وإنما يكمن حل العقدة في ربط الديمقراطية بأضلاع المثلث العربي المتكامل والعديد، وهي:

- ١ - القومية، ممثلة في العروبة السياسية، كنزوع إلى التحرر الناجز وإلى التوحد.
- ٢ - الاشتراكية، ممثلة في العمل من أجل التحرر الاقتصادي والاجتماعي الوطني وتحقيق العدالة التوزيعية بأفق إنساني أصيل.
- ٣ - استئناف التطور الحضاري المستند إلى القاعدة الإسلامية المؤتلفة مع المسيحية الشرقية.

وإن ارتباط العمل الديمقراطي، على هذا النحو، بالعمل من أجل التحرر الوطني الوجودي والاشتراكية واستئناف التطور الحضاري، هو الذي يعصم الديمقراطية من الوقوع في شراك التناقض المحتمل مع الموقف الوطني والحركة الوطنية. وبذلك يتوفر لدى القوى العربية التقدمية معيار وضابط لا يخطئ، من أجل التمييز بين الديمقراطية الحقيقية كعملية للكفاح الاجتماعي والتاريخي الطويل الأجل، والديمقراطية كقفزة في الفراغ طارئة أو هبة عارضة سرعان ما تميل بها الرياح الجامحة.

وانطلاقاً من هذا المعيار المحدد يمكن الحكم على مظاهر الحركة الجارية تحت راية حمالة الأوجه باسم الديمقراطية. وساعتها يتبين الفرق بين الخيط الأبيض والخيط الأسود؛ بين نداء الحرية الوطنية والاجتماعية الحقيقي، وما يمكن اعتباره «الديمقراطية - أفيون الشعوب»..

## ثانياً: الحراك والرومانسية الفكرية

انتشرت في السماء العربية، بسرعة البرق، «صرعة» الدعوة الديمقراطية في الأعوام القليلة الأخيرة، وخاصة بعد سقوط بغداد الثاني عام ٢٠٠٣، بعد سقوطها الأول على يد هولاكو عام ١٢٥٨م. وتدافعت حفنة من المثقفين العرب لا تلوي على شيء، تسابق البرق والريح في الدعوة على طريقة: الذئب! الذئب!. وامتلكت هذه الحفنة نواصي المنابر الإعلامية الذائعة الصيت هذه الأيام، على المستوى العربي، وشرعت تجأ بالصراخ المدوي، وتحول دون وصول الأصوات الأخرى إلى الجمهور العربي الكريم. وكم من صوت حاول النفاذ من بين الحناجر، فلم يقدر له ذلك، وبقي حبيس الصدور، أو حبيس الورق الصقيل.

لم نعد نسمع إذًا، أو لا نسمع إلا لماماً، عن التحرر الوطني والقومي، وعن الاستعمار والهيمنة الإمبريالية، ومقاومة الصهيونية، وعن التقدم العربي والتطور الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أما الحديث عن الوحدة العربية، وعن الاشتراكية، وعن «صراع الوجود لا صراع الحدود»، فقد أصبح من أصداء الماضي الذي يريدون له ألا يعود. وفي أفضل الأحوال، صارت هذه المفاهيم توضع بين قوسين، لسوء ما تبشر به، من وجهة نظرهم.

وفي المجال الداخلي أو المحلي، وبالتركيز على المجال الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت جمهرة المثقفين تتسابق في ترديد المقولات التي تتسارع وتيرة طرحها بين الفينة والأخرى، من قبل الدوائر الفكرية الغربية، ومن قبل المنظمات الدولية التي تدور كلها تقريباً في فلك النفوذ الفكري الأمريكي، إلا من رحم..

وهكذا لم نسمع منهم حديثاً عن العدل الاجتماعي والدور الرئيسي للدولة ووظيفتها الاجتماعية، وعن الدور القيادي لقطاع الملكية المجتمعي في قيادة قاطرة التنمية، أو عن القطاع العام، لا بل لم نعد نسمع عن العمال والفلاحين، الذين كنا نسمع عنهم الكثير. ولم نعد نسمع عن الرأسمالية الوطنية، وإنما غدونا نسمع الكثير عن رجال الأعمال وكفى!

لا بل لم تعد جمهرة الخبراء الاقتصاديين تتابع آخر ما يصدر عن الدوائر الفكرية الغربية والأمريكية نفسها من مراجعات، مثل التركيز على دور المؤسسات في تصحيح أداء الأسواق، أو مراجعة ما كان يسمى «إجماع واشنطن»، أو عن تيار «الكينزية» و«الكينزية» الجديدة والمدافع عن شيء من إعادة توزيع الدخل؛ وإنما يكررون على أسمعنا ما تكرر على أسمعهم من قبل أسوأ شرائح النخبة الثقافية الأمريكية من دعاة العولة الرأسمالية وطغيان الشركات العابرة الجنسيات، وحرية الرأسمال المنفلتة، دعاة «الليبرالية الجديدة» (Neo-liberalism). فإذا قالوا لهم شعار مواجهة الفقر ثم التنمية البشرية، قالوا مواجهة الفقر، ثم قالوا التنمية البشرية..! وإذا قيل لهم بل التنمية المستدامة، قالوا التنمية المستدامة. وإذا قيل لهم الحكم الصالح والشفافية والإدارة الحسنة للشركات، قالوا الحكم الصالح والشفافية و(الحوكمة)..! وإذا قالوا لهم بل الديمقراطية، قالوا الديمقراطية، الديمقراطية..! وكذا الحال عن تداول السلطة والمجتمع المدني و(تمكين المرأة) والنزعة النسوية.

وإذا تحولت الجماعة الثقافية الغربية من القضاء على الفقر في البنك الدولي إلى ترشيد المعونة، وجدتهم يقولون ما يقال.

وأما التحولات الهيكلية ومقاومة التبعية والخضوع للهيمنة، فهي عندهم ليست من مقولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا بل لم يعودوا يتحدثون عن التنمية ذاتها، ولكن عن النمو واقتصاد السوق و«تحرير» الأسعار وعن الإصلاح الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتثبيت، ودع عنك التكيف أو المواءمة.

وفي بلادنا العربية، لم يعد أولئك الخبراء والمثقفون يتحدثون عن القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمات المنتجة ورفع الإنتاجية الاجتماعية لقوة العمل المجتمعي، وإنما يقفزون إلى أحاديث طويلة عريضة عن تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة..! ولم يعودوا يتكلمون عن تثوير المجتمع وإعادة بناء قواه الحية القاعدية، وإنما يدبجون لنا مؤشرات كمية عن مدى الحرية.

ومن الحرية أخذ مثقفوننا يذهبون إلى نوع غامض وغائم من الديمقراطية. فهي عندهم كقرص الشمس المغيب عند الأفق القريب، يمدون إليه أياديهم على امتدادها فتأتي

إليهم طائفة أو كارهة. الديمقراطية لدى كثير من مثقفينا اليوم ترياق «موجود»، ودواء في أحد الأركان هناك، وبلسم سحري يتبسم ضاحكاً من قولنا ينتظر المجيء! وهذه هي بعض أعراض الظاهرة التي وصفت في وقت معين بالمراهقة الفكرية، والتي تشير إلى كثير مما تناولناه آنفاً من تقلب الموجات الفكرية للمثقفين والخبراء وفق الرياح الهائجة من الشمال. ولكننا ندعوها هنا الرومانسية الفكرية، التي لا تتعرف على حقيقة الحياة الاجتماعية ذات الطابع الصراعى، دولياً ومحلياً، وعلى المسار المتعرج (والحلزوني) للتاريخ، من دون إغفال الجوانب الإيجابية في الدعوات الفكرية الغربية، التي هي في النهاية انعكاس أمين للواقع القائم، لحقائق القوة الصلبة والقاسية في عالم الهيمنة الرأسمالية الكاملة بقيادة أمريكية طاغية على الصعيد العالمى.

بيد أن الحقيقة تفرض نفسها في الختام (ورمادية هي النظريات يا صديقي، ولكن شجرة الحياة خضراء دائماً).

فكيف نتعرف على شجرة الحياة، وكيف نعمل من أجلها؟ ومن أسف أن شجرة الحياة هذه — الحياة البشرية كما خبرها الإنسان — تحوطها أشواك سامة كثيرة، وهذه الأشواك تحرسها وحوش الغابة والثعابين. فإذا أراد جمهور الناس المنتجين الساعين بشوق إلى السعادة والعدالة، وإلى الحق والخير والجمال، كما في لغة فلسفة القيم التقليدية، فلا بد من بذل الدم وإراقة الدمع. وفي تعبير علمي فإن نيل الحرية للشعوب مرهون بعملية كفاحية طويلة الأجل، عملية للصراع الاجتماعى التاريخى.

والحرية بهذا المعنى، ولنستعر من ألفاظ «الميثاق الوطنى» لعبد الناصر لعام ١٩٦٢: حرية الوطن وحرية المواطن. فأما حرية الوطن هذه الأيام فهي مغالبة ومعركة، وهي موجهة بصفة أساسية لانتزاع الحق المستقل في الحياة، من بين أنياب «إمبراطورية الشر» الأمريكية — الصهيونية التي تعمل على أن تمتد أذرعها الأخطبوطية من المحيط إلى الخليج، كما كنا نقول ولم نزل!

وحرية المواطن مغالبة ومعركة أيضاً؛ فهي تعني انتزاع حق الحكم لأغلبية المجتمع في وجه مقاومة العُصَب السائدة تفرض دكتاتوريتها (أو ديمقراطيتها الخاصة) بالحديد والنار إذا اقتضى الأمر.

ولكن انتزاع الحق في الحكم الشعبى ليس من نوع المعارك التي تنال بضربة واحدة أو ضربات، وإنما هي كما قلنا عملية للكفاح الاجتماعى تستهدف تدريب الجماهير على المبادرة، والتعلم منها فن المبادأة على حافة الخطر، وتحسين ميزان القوى التطبيقية والاجتماعية بصفة مستمرة، في ميادين التنظيم والحركة.

وبالتطبيق على التجربة المصرية الراهنة، فإن معركة الديمقراطية — حكم الشعب — لا تتحقق من فوق؛ سواء جاء هذا «الفوق» من السلطة القائمة أو من المعارضة القائمة أيضاً بالذات. فالسلطة — أي سلطة — لن تسلم مفاتيح القوة التي تقبض على أعنتها بفعل خالص من لدنها، على قمة الهرم الاجتماعى، أو بإرادتها الحرة. والمعارضة لن يكون في إمكانها

الفوز في معركة القوة الاجتماعية إذا هي ركزت على «المساهمة» في عملية الحكم من أعلى، أو حتى لو عملت على مجرد تغيير بنية السلطة العليا، فذلك هو منهج «الانقلاب»، إذا صح التعبير، لا منهج «الثورة» كفعل شعبي ومجتمعي تاريخي.

وإنما يجب العمل على بناء قوى المبادرة الشعبية المتنامية، بأفق سياسي واضح، ومن خلال صيغة جبهوية ناجعة. ومن هذا المدخل يجب فرض تغييرات متتالية، بجهد متصاعد (لا يكل ولا يمل) عبر الزمن، ومن الجذور الشعبية (Grass Roots) بالذات. ولقد جاء علينا حين من الدهر تمت فيه «حوكمة» المجال السياسي، أي جعله حكومياً، إذا صح هذا التعبير، وتم شل إمكانات الحركة المبادرة للقوى الاجتماعية جميعاً. ولذا لا بد من العمل على فك القيود لتحقيق الخلاص التاريخي من حالة الشلل المجتمعي. وأمامنا معارك فرعية كثيرة، داخل تلك المعركة العامة، ونذكر منها:

١ - معركة استعادة الدور المستقل للمنظمات المهنية والنقابية، من الاتحادات الطلابية إلى الجمعيات التعاونية الزراعية والفلاحية، ونقابات العمال، والنقابات المهنية، ابتداء من تغيير القوانين واللوائح والإجراءات المنظمة.

٢ - معركة منع التعذيب الجسدي والمعنوي (والرمزي) في نقاط وأقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز والسجون.

٣ - معركة إلغاء القوانين الاستثنائية والمحاکم الاستثنائية جميعاً، والنصوص المانعة للحركة المبادرة في منظومات القوانين الاعتيادية. ويرتبط بذلك إلغاء الاعتقال، والإفراج عن جميع المعتقلين.

٤ - استعادة الدور المبادر والمستقل للروابط والأشكال التنظيمية للقوى الاجتماعية وفئاتها المختلفة كأعضاء هيئات التدريس والقضاة.

٥ - معركة، أو معارك، منع الممارسات الهادفة إلى حجب الحق الطبيعي للجماهير في المشاركة السياسية عبر الاقتراع العام، بما في ذلك استغلال إمكانات الأجهزة الحكومية في التأثير على إرادة الناخبين (وإن حرية تذكرة الانتخاب لا تنفصل عن رغيف الخبز) كما أشارت أدبيات «الميثاق الوطني» في عهد ثورة تموز/يوليو، وانتهاء بمنع التزوير وما يرتبط به من إجراءات لائحية ومؤسسية.

٦ - إجراء التعديلات التشريعية والتنظيمية اللازمة لإقرار وممارسة حقوق التجمع والإضراب والاعتصام والتظاهر.

٧ - أخيراً وليس آخراً، إجراء تغيير دستوري يسمح بترجمة التغير في موازين القوى الاجتماعية على النحو السابق، ويعيد صياغة العلاقة التوازنية بين السلطات القائمة على عملية الحكم، وفق التغير المشار إليه.

... وهذه مجرد أمثلة لما ينبغي أن يفكر فيه المثقفون العرب، من واقع حالة معينة هي الحالة المصرية، في وقت معين هو اللحظة الراهنة، وفي موضوع واحد هو الديمقراطية. ولكن



الساحة العربية غنية ومتنوعة، بمعاركها، وأشواكها، ووحوشها، وثعابينها. فلتكن إذاً معركتنا العربية الشعبية على مستوى المواجهة حقاً، ومن خلال صوغ وتطبيق استراتيجيات فعالة للتحرر الوطني – القومي والكفاح الاجتماعي والديمقراطي الشعبي، بعيداً – ما أمكن – عن أوهام «الرومانسية الفكرية».

## ثالثاً: نظرية «الهبة التاريخية» على المحك، أو الحركة الوطنية المصرية على المنعطف

على حين غرة، وكأنها من دون مقدمات، حدثت «يقظة» قوية ومتصاعدة، فيما يبدو، للحركة الوطنية المصرية تحت شعار الديمقراطية، في سياق عربي عام. ويعتبر ذلك في رأي البعض تأكيداً لمقولة «الهبة التاريخية» – كخط ناظم للتطور السياسي المصري الحديث – التي أخذت خلال القرنين الماضيين شكل الانتفاضة الجماهيرية، على موجات متقطعة، تبدأ ويتصاعد مدّها حتى تحقق هدفها الظرفي أو المرحلي، في هذه الفترة التاريخية أو تلك. ويستدل أنصار هذه المقولة على صحتها بالشواهد التاريخية الماثلة، ابتداء من ثورتى القاهرة الأولى والثانية في مواجهة الغزوة – أو الحملة – الفرنسية بقيادة نابليون بوناپرت (١٧٩٨ – ١٨٠٣) وما تبعها من التفاف شعبي حول القيادة السياسية البازغة بعد هزيمة تلك الحملة من أجل تنصيب محمد علي والياً على مصر وعزل الوالي التركي القديم (خورشيد باشا). وبعد حقبة طويلة من السكون والتقاط مصادر القوة الجديدة، جاءت الثورة العربية (١٨٨١ – ١٨٨٢) بما سبقها ورافقها وأعقبها من نهوض وطني – ديمقراطي رفيع الشأن، بمقاييس العصر آنذاك. وقد هُزمت الثورة كفعل عسكري في نهاية المطاف واحتلت بريطانيا (الإمبراطورية الاستعمارية التي لم تكن تغرب عنها الشمس) مصر. وبعد أربعة عقود، انفجرت ثورة ١٩١٩ في مواجهة الاحتلال، طلباً للاستقلال عن بريطانيا حتى تكون «مصر للمصريين»؛ وركب سعد زغلول قمة المد الثوري ووصل به إلى ذرى عالية انتهت بالحصول على استقلال جزئي أو اسمي (١٩٢٢) تبعه صدور دستور ١٩٢٣ الذي أسس الملكية دستورية من حيث المظهر، تولى خلالها وفد سعد زغلول، كحزب لما سمي الأغلبية، القيادة (الرسمية) للحركة الوطنية المصرية. وقد انتهت ثورة ١٩١٩ إلى إقامة نظام سياسي يستند إلى الشعار الليبرالي المستعار من بعض تجارب أوروبا الغربية، ودخل حزب الوفد تجربة الحكم في ظل الملكية والاحتلال البريطاني، في تناوب قسري للسلطة مع أحزاب الأقلية، وعلى قاعدة نظام اقتصادي اجتماعي يسيطر عليه «أصحاب المصالح الحقيقية» من كبار ملاك الأراضي ورؤوس الأموال. وانتهت التجربة المسماة «الليبرالية» (١٩٢٢ – ١٩٥٢) إلى انفصام بين الشعب بقيادة حركته الوطنية التي تنامت خارج عباءة الأحزاب وخاصة في الأربعينيات، من جهة، والنظام السياسي كله، نظام الحكم الملكي والنظام الحزبي التعددي، من جهة أخرى. ودخلت مصر مع مفتتح الخمسينيات من القرن العشرين في جُبّ الفوضى والفساد المتعاضم (وخاصة مع حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢)، ومُهد الطريق أمام انبثاق قيادة جديدة، طبقياً

وجيلياً ومؤسسياً، من أبناء الفئات الوسطى الشباب في المؤسسة العسكرية، فأطاحت النظام المتعفن في سلسلة من الضربات الماحقة، بقيادة الضابط الشاب جمال عبد الناصر.

وقد أدرك جمال عبد الناصر أن الفوضى والفساد نجما عن الهيكل الاقتصادي – الاجتماعي – السياسي في الأساس، والذي ترجم إلى الهزيمة في حرب فلسطين كتتويج ختامي لنظام محتضر.

ومن أجل ذلك قام عبد الناصر بتطوير حركته إلى ثورة ضد الهيكل (الكولونيالي) أو «شبه الإقطاعي – شبه الرأسمالي» في رأي البعض، وأقام مكانه هيكلًا جديدًا: بواسطة الإصلاح الزراعي والتأميم والتصنيع والحد من التفاوت في توزيع الدخل في الأرياف والحضر. كما قام جمال عبد الناصر باستكشاف أكثر عمقاً لجذور النكبة بدءاً من الحقيقة التي خبرها بنفسه في أثناء حصار الفالوجة، كما أشار في فلسفة الثورة، وهي أن المعركة الحقيقية يجب أن تبدأ في القاهرة بالذات. ولذلك وصل معركته في سبيل التنمية والعدالة الاجتماعية بالمعركة العربية العامة من أجل التحرر من الاستعمار (مغرباً – كما في ثورة الجزائر – ومشرقاً كما في موقعة حلف بغداد)، ومن أجل مشروع الوحدة العربية.

ولكن عبد الناصر، الذي كان يخوض معركته المعقدة تلك، ما كان يستند إلى حركة وطنية شعبية منظمة (لم يسعف التاريخ الاجتماعي مصر بها)، ولا هو بمستطيع آنذاك أن ينشئ الحركة الوطنية – القومية إنشاءً وهو في قمة السلطة، فحدث المأزق التاريخي للثورة مع الدولة، وتبلور نظام سياسي على قاعدة من الطبقة أو شبه الطبقة الجديدة ونخبها الخاصة. ومع المأزق انفتح الباب أمام انزلاقات السلطة والقوة، داخل النظام وخارجه، فوقعت النكسة العسكرية عام ١٩٦٧. وقد قام عبد الناصر بنفسه بالكشف عن جوانب من هذه الحقيقة بعد النكسة (والتنحي) وفي غمار «إزالة آثار العدوان» وإعادة بناء القوات المسلحة وخوض حرب الاستنزاف.

لقد توقف قانون «الهبة التاريخية» في انقطاع مؤقت كان ثمنه تحقيق إنجازات عظمى انطلاقاً من القاعدة المصرية وبالقيادة الناصرية، لفتح الباب الواسع لمعركة التحرر العربي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية ومواجهة الصهيونية، والمشاركة في قيادة الجبهة العالمية المناهضة للاستعمار الجديد على مستوى العالم كله، تحت راية عدم الانحياز.

ومع أقول المشروع الناصري، الاجتماعي والقومي، وخاصة بوفاة القائد المؤسس عام ١٩٧٠، لم يعد ثمة مبرر لتعطل مسار الانتفاض الشعبي، في وجه مشروع جديد للثورة المضادة الساداتية. وهنا حدثت الانتفاضة أو الهبة الطلابية لعامي ١٩٧١ – ١٩٧٢ طلباً لحرب التحرير. ولما أجهضت نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، حدثت الانتفاضة الشعبية في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. وفي محاولة لاستيعاب أثر الصدمة، تمت زيارة الكيان الصهيوني في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وبعد ذلك بعدة أعوام حدث الاغتيال (١٩٨١) وما تبعه من فوضى أمنية.

وتوفر مُذ ذاك الطرف التاريخي لتوجيه مسار الحركة الشعبية باتجاه التعبئة الأمنية، ولو من خلال نموذج خاص للممارسة السياسية يقوم على التعددية الصورية و«التنفيذ» الإعلامي. ومن حول هذا النموذج تم بناء ترسانة كاملة من التشريعات والمؤسسات، ومن الأفكار والممارسات، في محاولة لعلها لم تنجح تماماً، لترسيخ بناء نوع معين من «الدولة البوليسية الناعمة» — كنمط لدولة إقليمية معسكرة، على المستوى العربي العام.

وإن التغيرات الكمية تؤدي إلى تغير كيمي، كما يقولون. «لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة ومضادٌ له في الاتجاه»، كما يقولون كذلك. ولذلك، أدى تراكم الممارسات إلى تراكم مستبطن للغضب، فكان ما كان، بعد أكثر من عشرين عاماً، كفترة متطاولة للانقطاع في مسار الهبة الشعبية، والتي نرجوها أن تنظم وترشد لتتحول إلى فعل إيجابي مستمر تاريخياً، ومتكامل مضموناً. هذا من الناحية الذاتية، بلغة المصطلح الفلسفي. أما من الناحية الموضوعية، فلقد كان تدهور أداء الدول الإقليمية على المستوى العربي — بما فيها، بل في قلبها الحالة المصرية — يشكل «الأساس المادي» لهبة الغضب القائمة أو المنتظرة. ويتمثل ذلك التدهور، كما أشرنا سابقاً، على الصعيد التنموي، وعلى صعيد العدالة الاجتماعية، وعلى مستوى العلاقة بالكيان الصهيوني وبتطلعات الهيمنة الأمريكية، وفي مجال الدور العربي لمصر ومكانتها القومية.

## رابعاً: حساب الاحتمالات، والتغير السياسي

عندما نفكر في التغير السياسي علي ساحة جمهورية مصر العربية، يواجهنا ما يشبه حساب الاحتمالات في العلوم الرياضية. ويبحث هذا الفرع العلمي في الإمكانات البديلة لسلوك متغير ما، ضمن بيئة يكتنفها عدم اليقين. والحق أن التغير الاجتماعي عموماً يتسم بقدر مرتفع من عدم التأكد، نظراً لتدخل عامل الإرادة الإنسانية — الاجتماعية في بناء التاريخ. وعادةً ما يقال إن التاريخ هو مَخْبَر أو معمل التطور البشري، بكل ما يلفه من تناقض وصراع ناجمين عن اختلاف المصالح الاجتماعية والرؤى الفكرية المعبرة عنها والمشاعر المرتبطة بها. ولم تعد فكرة الحتمية مقبولة بصورتها التقليدية عموماً، بل لم يعد مفهوم الضرورة مقبولاً على علّاته في المجال الاجتماعي خاصة؛ ليس فقط لتدخل عامل الإرادة الإنسانية ذات المضمون التناقضي والصراعي كما أشرنا، وإنما أيضاً للتغير في نظريات العلم الطبيعي والرياضي التي أخذت تستكشف آفاقاً جديدة في الفيزياء وتبني أطراً نظرية مبتكرة تتراوح بين مفهوم تعدد الاحتمالات ونظرية الفوضى (Chaos).

لا تثريب علينا إذاً، إن نحن ضربنا أخماساً في أسداس، كما يقولون، وإن نحن لم نقطع بالأمر اليقين فيما يحدث الآن في مصر وغيرها من أجزاء الوطن العربي الكبير، وخاصة في النقاط «الملتبهة»، كالعراق ولبنان وفلسطين.

ولنركز هنا على الحالة المصرية، ولنبدأ بالتعرف على الأطراف الرئيسية الفعالة في حركة الأحداث، وهي أطراف ثلاثة: الحركة الوطنية الناشئة، والنظام السياسي، والقوى الخارجية، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية.

وحركة الأحداث بدأت وتسارعت بصورة غير معهودة طوال الأعوام الأخيرة، ويبدو أنها لن تعود إلى سابق عهدها من الركود النسبي الملحوظ. لقد أخذ التطور السياسي شكل المعركة السجالية التي تدور بأسلوب «النقاط» لا بطريقة «الضربة القاضية»، إذا استخدمنا التعبيرات المستمدة من لعبة الملاكمة. ولم تتبلور الحركة السياسية الوطنية حتى الآن، من حيث قواها وتنظيمها ورؤيتها الفكرية – السياسية وأسلوب عملها، فهي لا تزال غضة طرية العود، تتلمس مواقع أقدامها ضمن بيئة سياسية خشنة قاسية الملامح ومراوغة. وهي تواجه غرماء – شركاء ذوي خبرة طويلة عريضة، إذا صح هذا التعبير. فهي تواجه الغريم – الشريك الأمريكي، الذي ينتهج أكثر الطرق نجاعة في إدارة السياسة الخارجية في العالم المعاصر. فقد استطاع بأسلوب «الذئب» الوحشي أن يغالب ويتغلب على «الدب» الروسي، وهو يصارع «التنين» الصيني الآن ببراعة، ويتعامل مع «التمساح» الأوروبي بمزيج من الحزم والحصافة. فأين منه حركاتنا السياسية البازغة؟ ثم إن الحركة الوطنية المصرية تواجه نظاماً سياسياً راسخ القدم على أرضية الأمن الذاتي، وقد استطاع أن ينسج من خيوط العنكبوت شبكة قوية البنيان من المنافع والمكاسب والفوائد، لأفراد وفئات وقوى اجتماعية، تمتد بسطوة أجهزة الدولة والمال العام لتمثل ما يشبه «هيئة المنتفعين» الأخطبوطية الطابع، على الرقعة العريضة للأرياف والحضر والمدن الكبرى، والتي تتخذ لها مسمى وسمت الحزب السياسي. ثم إن هذا النظام السياسي يستفيد أياً استفادة من ثقل الأمر الواقع وقوته التي تبعث في نفوس العامة والنخبة روحاً من اليأس من التغيير أحياناً، أو حالة من اللامبالاة التي تشيع نوعاً من السلبية أحياناً أخرى، وفي نهاية الأمر تخلق ذلك المناخ الثقافي الممض الذي يعبر عنه الشعار التقليدي «ما نعرفه أفضل مما لا نعرفه». ويتم ذلك في ضوء ممارسة مصممة – بواسطة النظام الحاكم – طوال عقود لحجب إمكانية انبثاق المجال السياسي في الحياة الاجتماعية أصلاً، وهو المجال القائم بطبيعته على الصراع من حول السلطة والقوة الاجتماعية. فقد انعدمت، أو كادت، خبرة العمل السياسي بالمعنى الوطني – الاجتماعي، وليس على طريقة الإقطاع السياسي اللبناني مثلاً. وهكذا، فلم يتشكل بنيان متكامل لـ «القيادة السياسية» على مستوى المجتمع بذلك المعنى، وخاصة في ضوء الجمود المفرط في مضمار ما يسمى الخلافة السياسية وفي التغير «الجيلي» للكادر السياسي، طوال ربع قرن أو يزيد.

على هذه الخلفية المعقدة إذاً، ترسم لوحة التغير السياسي المصري الآن. يدخل حلبتها لأول مرة تقريباً تلامذة مدارس وطلاب جامعات، وأساتذة وأعضاء هيئات تدريس، ومحامون وقضاة، وصحافيون ومثقفون، ومهنيون وبعض العمال وموظفون، وربما فلاحون ومزارعون، بلا دون خبرة سابقة ومن دون تنظيم، اللهم إلا جماعة الإخوان المسلمين.

فكيف سيتصرف شركاء – غرماء اللعبة السياسية؟ وما هي محددات سلوك الأطراف في الفترة القادمة؟

ولنبداً بأمريكا التي ستعمل على استخدام تفاعلات العملية السياسية لتحقيق مصلحتها بطبيعة الحال، عن طريق التعامل على قناتين: قناة النظام، وقناة الحركة الوطنية أو

(المعارضة). والمحدد الرئيسي لسلوكها هو العمل على ضبط معدل التغير السياسي وإيقاعه بحيث يضمن استفزاز النظام وابتزازه من ناحية، والحيلولة دون تطور مسار الأحداث إلى الحد الذي يهدد بوصول أو تبلور قوة سياسية يمكن أن تغير معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني ومعادلة التوازن القائم على الساحة السياسية العربية من ناحية أخرى. وفي جميع الأحوال، فإن الولايات المتحدة ستحاول السيطرة على اتجاه الحدث — كلما أمكنها ذلك — بحيث لا يقترب من «المحرمات». وهذه المحرمات هي: أولاً عتبة التطور الفكري أو العملي باتجاه الاشتراكية بما تعنيه من استعادة الدور التنموي والاجتماعي للدولة. وثانياً التوجه نحو تأسيس صيغة سياسية تكفل الاقتراب من تجسيد إرادة الأغلبية الاجتماعية الحقيقية، في إطار الديمقراطية — الاشتراكية. وأخيراً — ولكن ليس آخرأً بالطبع — بناء صيغة جديدة للتعامل مع الكيان الصهيوني على أساس الندية السياسية والتكافؤ العسكري والاقتصادي. هذه هي المحرمات من وجهة النظر الأمريكية، والتي ستعمل على عدم الاقتراب منها إيجاباً، أو مس الوضع القائم النقيض.

وليس معنى هذا أن ما تتمنى أمريكا ستدركه، فالعمللاق الوطني — القومي إذا انطلق على السكة بالطريقة الصحيحة، فليس ثمة ما يضمن لها أن يسير على قضبان مصالحها كما تعرّفها لنفسها. ولربما تفازل المارد أو تضع له المغريات، وربما تضع العصي في العجلات، ولكن الحركة الوطنية المصرية، والحركة القومية العربية عموماً، ليست بالضرورة أسيرة التصور لخطوط الحركة التي تتحدد من الخارج، بل يفترض أن تبلور خطوطها الخاصة والموجهة قبل كل شيء إلى تحدي الهيمنة الأجنبية، وتجسيد مشروعها القومي للتطور الارتقائي.

وأما النظام السياسي، فسيحاول الاستفادة من ثقل الأمر الواقع، كما أشرنا، وسيعطي الأولوية لمحاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، كما يقولون، وهماً منه بأن التاريخ يعيد نفسه، وأن الماضي يمتد تلقائياً في المستقبل، وهذا الأمر ينسحب على النظم العربية طراً؛ فإن لم يفلح هذا النظام السياسي في ذلك — ولن يفلح — فسيعمل على محاولة ضبط معدل التغير السياسي وإيقاعه ضمن الحدود التي تعرف في أدبيات علم التنمية السياسية الأمريكي بالتغير النظامي (Orderly Change) في إطار الوضع القائم أساساً، فلا يقترب من حدود الثورة كتغير جذري إيجابي شامل. وفي ذلك تلتقي مصلحة النظم ومصلحة أمريكا. ولكن هنا أيضاً يلتقي الجانبان مع العديد من القوى والأطراف المندرجة في سياق المعارضة الراهن، والتي قد لا تتعدى رؤيتها حدود التغير الشكلي في نوعية القابضين على أعنة السلطة، ولو تحت الدعوى البراقة لتداول السلطة أو تناوبها. وهنا تكمن نقطة ضعف (وربما نقطة مقتل) الحركة الوطنية، إن لم تبلور استراتيجيتها الصحيحة للتغيير. ولربما يكون المدخل الملائم لذلك التبلور هو العمل على بناء جبهة وطنية عريضة، تتبنى القواسم المشتركة للعمل السياسي في إطاره العربي القومي وفي السياق الاجتماعي الحقيقي.

ولكن في أي اتجاه سوف تسير السفينة؟ وإلى أين يقودنا «حساب الاحتمالات» بالتطبيق على جمهورية مصر العربية؟

- ١ - هل ستنتم إعادة إنتاج (أو استنساخ) ليبرالية فارغة من المضمون الاجتماعي، على غرار ما كان قائماً قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ مثلاً؟
- ٢ - أم سيقصر الأمر على تنفيس الضغوط القائمة داخل «القدور الكاتمة» مع الإبقاء على الملامح الأساسية للنظام السياسي - الدستوري، ولو إلى حين؟
- ٣ - أم تقوم صيغة بائسة على النموذج اللبناني - العراقي الذي يطلق عليه البعض مسمى الديمقراطية الوفاقية أو التوافقية، رغم جوهره القائم على إهدار القاعدة الاجتماعية للديمقراطية الشعبية والوطنية واستبدالها بصيغ «ذرية» لما أصبحوا يسمونه المحاصصة أو (المقاصصة) الطائفية والعشائرية والجهوية؟
- ٤ - أم تقوم حالة «الفوضى الخلاقة» وفق التصور الأمريكي المستحدث؟
- ٥ - أم تقوم حالة من التغير «غير المسيطر عليه» مما يمهّد لسيادة أو طغيان قوة سياسية معينة؟
- ٦ - أم تقوم جبهة وطنية حقيقية وتقود التغيير إلى برّ الأمان وطنياً وقومياً واجتماعياً؟ هذا ما نرجوه وما يجب أن نعمل من أجله جميعاً، وأن نبني إرادة التغيير المجتمعي بأنفسنا لنحول الاحتمال إلى ضرورة إنسانية.

## خامساً: تغيير آت.. ربيع أم شتاء في القاهرة؟

يثير التحرك السياسي الشعبي في جمهورية مصر العربية قلقاً عظيماً وتساؤلات. والقلق هذا يختلف باختلاف أصحابه. فأهل الحكم القدامى، ولا سيما المتنفذون منهم منذ عقود، يعيشون الآن في همّ مقيم، بل في كرب أيضاً؛ فكيف لهم أن يتصوروا فقدان الصولجان الذي أمسكوا به على حين غرة، واحتفظوا به عشرين عاماً، وفي بعض الأحيان ثلاثين عاماً، وفي حالة أخرى أربعين..؟! وقد أسسوا «دولة بوليسية»، إذا جاز هذا التعبير من الناحية العلمية، ومدّوا أركانها في كل صوب، بنعومة فائقة تارة، وخشونة فظة تارة أخرى، فكيف لها أن تزول وهي تحرس ما تحرس منذ أمد طويل؟

وأهل الحكم (الجدد) يمسكون زماماً بأيدي مهتزة خشية الإفلات، ومعهم ومن حولهم شباب يافعون كثر، بعضهم أسوأ من القدامى في نهجهم الطبقي ومراوغتهم السياسية داخلياً وعربياً وخارجياً. فهم قلقون خشية أن تضيع منهم فرصة أو فرص تحسبوا لها، على مقاعد السلطة وفي أروقة صنع الثروة، فماذا هم صانعون؟

والدوائر المشتبكة في العلاقات الدولية مع نظام الحكم، وفي مقدمها الأمريكيون، قلقة أيضاً، فهؤلاء نسجوا علاقة عضوية وثيقة من خيوط حديدية رقيقة، كأنها خيوط العنكبوت، ويخشون كل الخشية أن ينقض البناء الذي أقاموه وأن تأكل العنكبوت بيتها بنفسها «وإنّ

أوهن البيوت لبیت العنكبوت<sup>(\*)</sup>. وتمثل العلاقة التي بنوها مع الكيان الصهيوني مركز اهتمامهم العميق، فإن تعرضت لأي اهتزاز، فلن يأمن أحد ما يأتي من بعد. ولكن الأمريكيين يشعرون بأن هذه الأنظمة، التي كثيراً ما ساندوها وساندتهم، قد تتحول إلى عبء عليهم في نهاية الأمر. فمن فرط جمودها المطبق، وانحسار زاوية الرؤية لديها حتى أنوفها أو أدنى من ذلك، ومن ثم غياب أي رؤية اقتصادية واجتماعية ذات بعد مستقبلي حقيقي، كل ذلك يمكن أن يستثير غضب الشعوب عليها فيطيحها وأصدقاءها الأمريكيين ونسيج علاقاتها الممتدة مع الكيان الصهيوني في ضربة واحدة، ومن يدري؟

لذلك ترى الأمريكيين في حيرة من أمرهم، يقلبون ناظريهم ذات اليمين وذات الشمال، أملاً في مخرج من ورطة وقعوا فيها، أو أوقعوا فيها. فهم يتمنون لو دامت لهم مصالحهم، وللكيان الصهيوني أيضاً، بيد أنهم لا يطمئنون غاية الاطمئنان إلى كفاءة أهل الحكم في الحفاظ على تلك المصالح من وجهة نظرهم، فتراهم يمدون رجلاً واحدة إلى المعارضة ويؤخرون الثانية، فأين المفر؟

بل ليس الأمر مقتصرًا على هذه الأطراف كلها، والتي يمكن جمعها في طرف واحد، في التحليل النهائي. فإن قوى المعارضة والحركة الشعبية المتنامية قلقة أشد القلق أيضاً، ومعها أنصارها المحبون والمتعاطفون معها في كل اتجاه. فإلى أين تسير؟ وقد عوّل البعض – القليل – منها، ربما، على ظهير يأتيها من الأمريكيين، فأخذ هؤلاء يقلبون لها ظهر المجن، كما كان يقال في اللغة العربية التقليدية، فشعر ذلك البعض بنوع من انعدام الوزن كما يقال، وعلى الأقل بنوع من الحيرة العميقة.

والحق أن هناك ما يدعو إلى القلق الممض من هذه الناحية. ذلك بأن الحركة الشعبية المعارضة قد عاجلتها الأحداث، وقدمت لها فرصة للحركة السريعة في قفزات وثابة، قبل أن يتاح لها التكوّن السياسي – التنظيمي أصلاً، ودع عنك التبلور العقائدي – الحركي، ما عدا الإخوان المسلمين، ولهم موقعهم الخاص في التحليل. لا بل إن بعض فصائل الحركة الشعبية ظنت أن التغيير قاب قوسين أو أدنى، فلما لم يأتها طائعاً أو كارهاً، قال لسان حالها مع شاعرنا العربي الكبير صلاح عبد الصبور: «هذا زمان السأم..!» وأخذت تمارس طقوس الدعاء الشعبي على النظام الحاكم في رحاب مقامات الأولياء.

ألا ليست الديمقراطية (أو التحول الديمقراطي، كما يقولون هذه الأيام) هدفاً آنياً للعمل الشعبي. والديمقراطية ليست تغييراً لحاكم واحد أو لزمرة المقربين، وإنما هي عملية تاريخية كفاحية شديدة التعقيد، تستهدف إعادة بناء الحركة الوطنية – الاجتماعية نفسها، سعياً بالأغلبية الاجتماعية إلى فرض المزيد من قوتها في حلبة السلطة والثروة وتقرير المصير.

إن العمل من أجل الديمقراطية، أو قل الكفاح من أجل الديمقراطية، لا يستهدف الوصول إلى نقطة معينة يسمونها الليبرالية مثلاً، وإنما هي جزء من كفاح الشعب سعياً إلى

(\*) القرآن الكريم، «سورة العنكبوت»، الآية ٤١.

غاياته : حرية الوطن والمواطن، وبناء الاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي قائم على العدالة والكفاءة والكفاية والتحرر الإنساني، في إطار من التبلور السياسي القومي الممثل — من وجهة نظرنا نحن القوميين — في الوحدة العربية.

ونحن إنما نستهدف الانتقال صعوداً على خط متصل لولبي طويل، من ديمقراطية، أو دكتاتورية القلة، لا فرق، إلى ديمقراطية الشعب المنتج والمبدع، في الأجل البعيد. وسوف تتطابق حدود الديمقراطية مع حدود نهاية الدكتاتورية الاجتماعية حينما تنتهي النظم الاجتماعية ذات الطابع الانقسامى أو الصراعى، وبتعبير أدق: التناحرى، وتقوم نظم اجتماعية ذات طابع إنسانى حقاً، ومتحرر وإبداعي أيضاً. أفرأيتم كيف أن العمل الديمقراطى هو في حقيقته ضرب من ضروب الكفاح الاجتماعى — التاريخى، وأن كل ما تقوم به الحركة الشعبية هذه الأيام يجب أن ينظر إليه كنوع من التمارين أو التدريبات على كيفية رفع مقدرة الجماهير على أن تحرر نفسها من ربة غاصبيها، اجتماعياً وسياسياً وإنسانياً؟ وإنما يجب أن يتجه الجهد إلى إكساب هذه الجماهير وعياً وتنظيماً ومؤسسات، لتعدّل ميزان القوى الاجتماعى المقلوب، في حلبة المعترك حول السلطة والثروة، فتنال حقوقها المهدورة، بانتظام عبر التاريخ..

أما أولئك الكتّاب الذين يتحدثون عن تقسيم ثلاثي للأنظمة السياسية إلى شمولية وتسلطية وليبرالية، فليتهم يرجعون إلى المنهجية النقدية في التحليل السياسي، ليتأكد لهم أن مرجعية التقسيم المذكور تستند إلى اعتبار الليبرالية معياراً للحكم على ما عداها، ومنطلقاً للقياس والمعايرة، فهي تمثل الحرية كقيمة عليا، في عرفهم، بالمقارنة مع نظم العالم الثالث التسلطية والأنظمة الشيوعية السابقة والنازية الشمولية.. فالليبرالية هنا تستعاد لها المكانة الوهمية التي خلعها عليها فوكوياما باعتبارها «نهاية التاريخ»، يقاس عليها ولا تقاس، ويتغير غيرها ولا تتغير، فهي الكل المطلق والأزلي، الذي يجب أن يسعى إلى معينها الغربي — الأمريكي والرأسمالي أولئك المتخلفون والشيوعيون السابقون.

ولكن ليس هذا ما نبتغيه. فالليبرالية الغربية تمر الآن بدورة انحدارها التاريخي،، كمثثلة للنهج السياسي للرأسمالية الأوروبية، وقد وصلت في طورها الراهن (أي الليبرالية الجديدة) إلى كونها أيديولوجية تبريرية لنهج المحافظين الجدد في تقليص نطاق دولة الرعاية الاجتماعية وتصعيد الإنفاق العسكري والتدخل المسلح في شؤون الدول الأخرى أو غزوها، إن لزم الأمر، كما حدث في العراق. لا ليست هذه مثلاً أعلى نسعى إليه، بل نموذج نتجنبه، لنصنع ديمقراطيتنا العربية عبر عملية الكفاح العربي التاريخي المرتجى.

ولكن هل بدأنا طريقنا العربي الكفاحي حقاً؟ هنا تثور التساؤلات، لاحقة للقلق العظيم. إنه لطريق معقد حقاً، مليء بالأشواك، وبالمخدرات الغائرة والمرتفعات الشاقة، فالى أين تتجه حركاتنا الشعبية الغضة؟ وخاصة في مصر — القاهرة؟ إلى ربيع يضاف إلى ربيع بودابست الجريح لعام ١٩٥٦، ونظائر أخرى له، أم إلى شتاء يزف إلينا بشرى المطر كما قال بدر شاكر السياب؟ فلننتظر لنرى، وسوف نرى خيراً إن شاء الله ■